



النشرة اليومية للاتحاد UAC DAILY MONITOR

١٦ نيسان (أبريل) ٢٠١٨ | نشرة يومية إلكترونية تصدر عن اتحاد الغرف العربية

■ مذكرتي تعاون بين اتحاد الغرف العربية ومنظمة العمل العربية وغرفة تجارة وصناعة الفجيرة



السادس للاستثمار في الأمن الغذائي المزمع انعقاده في نوفمبر (تشرين الثاني) 2018 بإمارة الفجيرة بدولة الإمارات تحت رعاية الشيخ حمد بن محمد الشرقي حاكم إمارة (الفجيرة)، حيث يهدف المؤتمر إلى الاطلاع على الاستراتيجيات الوطنية للدول العربية في هذا المجال.

وقع أمين عام اتحاد الغرف العربية الدكتور خالد حنفي، بروتوكولي تعاون مع كل من مدير عام منظمة العمل العربية الدكتور فايز علي المطيري، ومدير عام غرفة تجارة وصناعة الفجيرة خالد محمد الجاسم.

ويتضمن البروتوكول الأول مع منظمة العمل العربية التنسيق والتعاون بين الاتحاد والمنظمة بشأن تعزيز مجالات التعاون العربية بسوق العمل العربي من خلال المعلومات والإحصاءات والدراسات المتعلقة بأسواق العمل العربية والتي يتم بثها على الشبكة العربية بهدف بناء آليات أسواق العمل في الدول العربية من خلال توفير معلومات عن أسواق العمل لكافة الشركات والمهتمين بأسواق العمل العربية من حكومات وأصحاب أعمال ومنظمات العمال والباحثين عن العمل وحرصاً على توفير بنية معلوماتية مناسبة أمام متخذي القرار ولكافة المهتمين والباحثين وللتأكد من حسن توظيف واستخدام المعلومات التي تقوم الشبكة على نشرها.

أما البروتوكول الثاني والذي تم توقيعه مع غرفة تجارة وصناعة (الفجيرة) فيتضمن التعاون في تنظيم المؤتمر والمعرض العربي

■ نمو حجم الودائع الأجنبية لدى المصارف السعودية 24.8 في المئة



(كانون الثاني) الماضي، بنحو 5.7 في المئة، مقارنة مع شهر ديسمبر (كانون الأول) من العام 2017. وارتفعت الودائع الأجنبية خلال شهر فبراير 2018 بنحو 24.8%، على أساس سنوي، في حين سجلت ارتفاعاً بنحو 7.95%، مقارنة بشهر يناير 2018.

بلغ حجم الودائع بالعملة الأجنبية لدى المصارف السعودية مع نهاية شهر فبراير (شباط) الماضي، نحو 148.2 مليار ريال، مسجلة نمواً بنحو 24.8 في المئة (ما يعادل 29.4 مليار ريال)، وذلك بالمقارنة مع 118.7 مليار ريال خلال الفترة ذاتها من العام 2017.

وبحسب بيانات مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما)، فقد سجلت الودائع بالعملة الأجنبية أعلى مستوى لها في 18 شهراً، وبالتحديد منذ شهر أغسطس (آب) من العام 2016، عندما بلغت حينها نحو 148.68 مليار ريال.

وشكلت الودائع الأجنبية نحو 9.2 في المئة، من إجمالي الودائع المصرفية في نهاية شهر فبراير (شباط) الماضي، فيما كانت تشكل خلال الفترة المماثلة من العام 2017 نحو 7.49 في المئة. وسجلت الودائع بالعملة الأجنبية لدى المصارف المحلية نمواً متواصلاً للشهر الثاني على التوالي، حيث حققت ارتفاعاً في شهر يناير

■ الإمارات الأولى عربياً في الصادرات السلعية



في المئة نسبة نمو صادرات الشرق الأوسط السلعية خلال نفس الفترة. وتعد النسبة التي حققتها الإمارات أعلى نسبة تم تحقيقها ضمن أهم 15 دولة مصدرة في العالم.

تقدمت دولة الإمارات العربية المتحدة وفقاً لتقرير إحصاءات التجارة الدولية والتوقعات الصادر عن منظمة التجارة العالمية، 4 مراتب في مجال الصادرات السلعية خلال العام 2017، لتتبوأ المركز 15 عالمياً، محافظةً على صدارتها عربياً وشرقاً وأسطياً وإفريقياً ومتجاوزة كلاً من روسيا وإسبانيا وسويسرا. كما تقدمت مرتبة واحدة في الواردات السلعية لتصبح في المركز 18 عالمياً. ووفقاً للتقرير تبوأَت دولة الإمارات المركز 21 عالمياً والأول عربياً في صادرات الخدمات، وكذلك المركز 17 عالمياً والأول عربياً في واردات الخدمات. في حين حققت الإمارات نمواً في الصادرات السلعية مقارنة بعام 2016 بنسبة 20.4 في المئة، مقابل 10.7 في المئة نسبة النمو العالمي المحققة في الصادرات السلعية، و18

■ البورصة المغربية تسجّل أرباحاً قياسية



يليه "مصرف التجارة الخارجية" بنحو بليون درهم. مع الإشارة إلى أنّ هذه المصارف الثلاثة الأكثر حضوراً على المستوى الدولي، وتمتلك الحصّة الأكبر من السوق المغربية في الحسابات والفروع.

أظهر تقرير صادر عن مؤسسة "كابيتال ريسيرتش" التابعة لـ "المصرف المغربي للتجارة الخارجية"، تسجيل البورصة المغربية أرباحاً استثنائية قُدرت بـ 32 بليون درهم (3.5 بليون دولار) بزيادة 11.4 في المئة مقارنة بأداء عام 2016، حين لم يتجاوز النمو 1.2 في المئة.

وعلى الرغم من تباين معدل الأداء بين القطاعات والشركات، تخطت العائدات قيمة 237 بليون درهم بنمو 4 في المئة، وبلغت العائدات التشغيلية 62 بليون درهم بارتفاع 2.2 في المئة.

وجاءت المصارف التجارية في قائمة الأسهم التي حققت الأرباح الأكبر بقيمة 9.2 بليون درهم، نصفها لمصلحة "وفا بنك" الذي استفاد من توسعه في الأسواق الأفريقية والمصرية والتونسية وفي الاتحاد الأوروبي. وجاء "البنك الشعبي" ثانياً بنحو 2.8 بليون درهم،

■ المركزي السوداني يكافح أزمة السيولة



التعامل التجاري في النقد الأجنبي لغير الجهات المرخص لها. ويأتي مشروع القانون في إطار تفعيل الإجراءات الاقتصادية لمكافحة التهريب وحماية النظام المصرفي من المضاربات المضرة في النقد الأجنبي وتهريب الذهب والأحجار الكريمة والمعادن النفيسة.

اعتبر محافظ البنك المركزي السوداني حازم عبد القادر، أنّ "أزمة السيولة التي حدثت في الفترة الأخيرة، والإجراءات التي صاحبها مؤقتة"، لافتاً إلى أنّ "البنك المركزي يسعى لحل مشكلة السيولة جذرياً في القريب العاجل، في إطار سياسات الشمول المالي".

وكان شهد السودان خلال الشهرين الماضيين أزمة في توفير النقد المحلي، ما دفع ببنك السودان إلى إصدار قانون جديد للتعامل بالنقد الأجنبي يجرم المتاجرة بالعملة وتهريبها، وكذلك تحديد سقف للعملاء للسحب من البنوك، ما أثار ردود فعل وخلف نتائج أضرت بخدمات الدفع الإلكتروني. في وقت أعلن فيه بنك السودان المركزي.

إلى ذلك، أطلق بنك السودان حملة وطنية للتوعية بخدمات الدفع الإلكتروني، ضمن خطواته للترويج للخدمات المصرفية الإلكترونية، في حين أجاز مجلس الوزراء السوداني مشروع قانون تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي لسنة 2018. وينص القانون على منع التعامل بالنقد السوداني خارج السودان إلا بالقدر الذي تسمح به اللوائح، ومنع

■ توقعات بتحسّن أداء الاقتصاد الجزائري في 2018



قطاع الطاقة.

وتهدف الجزائر إلى نمو قدره 4 في المائة هذا العام، وتتوقع أن ينمو قطاع الطاقة بنسبة 6.5 في المائة مع بدء تشغيل مزيد من حقول النفط والغاز قبل نهاية 2018.

أكد رئيس الوزراء الجزائري أحمد أويحيى، أنّ "اقتصاد الجزائر سيتحسن خلال العام الحالي مع زيادة الإيرادات من صادرات النفط والغاز الطبيعي، التي كانت هوت إلى النصف منذ عام 2014"، لافتاً إلى أنّ "العام الماضي كان صعباً، لكن العام الحالي سيكون أفضل"، مشيراً إلى أنّ "معدل البطالة ارتفع إلى 11.7 في المائة العام الماضي".

ولفت رئيس الوزراء الجزائري إلى أنّه "من الضروري عرض أوجه إنفاق عوائد الطاقة المقدرة بألف مليار دولار على مدى 4 فترات". وارتفعت صادرات الجزائر من النفط والغاز الطبيعي بنسبة 25 في المئة إلى 7.1 مليار دولار خلال الشهرين الأولين من العام 2018 الحالي، ارتفاعاً من 5.67 مليار دولار خلال الفترة ذاتها من العام الماضي. ونما اقتصاد الجزائر بنسبة 2.2 في المئة عام 2017 متباطئاً من نمو بلغ 3.3 في المائة في 2016، بسبب تراجع أداء

■ ارتفاع حجم الاستثمار الأجنبي في الأردن



27.26 مليار دينار (38.4 مليار دولار)، تشكل نسبته 95.1 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. ورفعت الحكومة الأردنية منذ مطلع العام الجاري، وتيرة إصلاحات اقتصادية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، تهدف من ورائها إلى ضبط المالية العامة.

ارتفع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن خلال العام الماضي، بنسبة 7.2 في المئة، حيث بلغ بحسب إحصاءات البنك المركزي الأردني، الاستثمار الأجنبي في الأردن خلال العام الماضي مليار و182 مليون دينار أردني، مقارنة مع مليار و102 مليون دينار أردني لعام 2016، ليسجل بذلك ارتفاعاً بنسبة 7.2 في المئة.

في المقابل وصل بحسب بيانات لوزارة المالية الأردنية حجم الدين العام المستحق على الحكومة الأردنية حتى نهاية فبراير (شباط الماضي)، إلى 27.45 مليار دينار (38.7 مليار دولار). ويشكل الدين العام المستحق على الحكومة الأردنية، حتى نهاية فبراير (شباط) الماضي 95.8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى أساس سنوي، صعد الدين العام على الحكومة الأردنية من

■ "النقد الدولي": النهو الاقتصادي في تونس يواصل التحسّن



وبحسب الصندوق من الضروري معالجة الاختلالات الاقتصادية لإبقاء التعافي على مساره الصحيح وتدعيم الأسس اللازمة للنمو الاقتصادي العادل والمنصف في المستقبل. وسيساعد احتواء الدين حالياً على الحيلولة دون زيادة الضرائب فيما بعد.

كشفت بعثة من صندوق النقد الدولي التي زارت تونس خلال الفترة من 4 إلى 11 نيسان (إبريل) الجاري لمناقشة آخر تطورات الاقتصاد التونسي وخطط السلطات بشأن السياسات في ظل برنامج الإصلاح التونسي الذي يدعمه الصندوق، عن أنّ الاتجاهات المتعارضة ما تزال تميز الاقتصاد التونسي في مطلع عام 2018. فالنمو الاقتصادي يواصل التحسن، تدفّعه جودة جودة الموسم الزراعي، وزيادة الاستثمار، والتعافي المبكر الذي تشهده الصادرات.

ووفقاً للصندوق ارتفعت المخاطر التي يتعرض لها الاقتصاد الكلي، فالتضخم ارتفع بسرعة مسجلاً 7.6 في المئة خلال شهر مارس (آذار)، وتغطية الاحتياطيات الدولية لا تزال أقل من 90 يوماً من الواردات، والدين العام والخارجي بلغا 71 في المئة و80 في المئة من إجمالي الناتج المحلي، على التوالي.